المصري. في رده على النبأ المشار اليها باحداث تحسين ملحوظ في الاجواء السياسية في المناطق المحتلة - ليس فقط لناحية تحسين نوعية الحياة، بل ايضاً لناحية الحريات السياسية وحقوق الانسان هناك». (**هآرتس**، ٦/١/١٩٨٦). وراى مصادر سياسية في اسرائيل في هذا الجزء من رسالة الرئيس مبارك، تعبيراً عن عدم اكتفاء مصر بالاتفاق على حل مشكلة طابا، كشرط وحيد لتحسين العلاقات مع اسرائيل (**المصدر نفسه**). وعقبت مصادر في الخارجية الاسرائيلية على ذلك بقولها ان شامير، وخلافاً لرئيس الحكومة بيرس، لا يعتقد بأن الاتفاق على حل لمشكلة طابا سيؤدي الى تحسين العلاقات مع مصر. فمن بين الرسائل المتبادلة بين الحكومتين، تبقى الرسالة المؤرخة في ٢٤/١٢/١٩٨٥، الوحيدة الملزمة، بينما ليس هناك مفعول قانوني - حسب وجهة نظر الخارجية الاسرائيلية - لباقي الرسائل الشفهية التي نقلها القائم بالاعمال المصري (**هآرتس** و **وعل همشمار**، ٧/١/١٩٨٦) ومع ان بعض المصادر الصحافية الاسرائيلية، اعرب عن اعتقاده بقرب انعقاد المجلس الوزاري المصغر، كون ان شامير لم يعد يرفض، جملة وتفصيلاً، اللجوء الى التحكيم، وان عمليات الفحص والاستيضاح ستتم في اطار مكتبي بيرس وشامير ورئيس مع الحكومة المصرية (**على همشمار**، ٧/١/١٩٨٦)، الا ان هذا التغيير في موقف شامير لم يكن سوى ارخاء طفيفاً لطرف الحبل الممسوك في لعبة شدّ الحبل الدائرة بينه وبين رئيس الحكومة، دون ان يمس جوهر موقفه وموقف الليكود.

بيرس: سأذهب الى الرئيس!

تميز الاسبوع الفاصل بين لقاء بيرس - شامير وجلسة المجلس الوزاري المصغر الثانية التي تم فيها التوصل الى قرار القبول بمبدأ التحكيم في النزاع حول طابا، باحتمال ازمة حكومية، على خلفية فشل طرفي الحكومة في التوصل الى صيغة قرار موحد. فمن ناحية، صدرت عن زعماء حزب العمل، وعن رئيس الحكومة بالذات، تصريحات جرى التأكيد فيها ان رئيس الحكومة سيدعو المجلس الوزاري المصغر الى الانعقاد في ٩/١/١٩٨٦ للحسم في موضوع صفقة الرزمة السياسية التي تم التوصل اليها مع مصر خلال المفاوضات الرسمية والرسائل الاستيضاحية وردود الجانب المصري عليها. وقال مقربون من رئيس الحكومة انه يعتقد بأن ايضاحات الرئيس مبارك، التي تسلمتها اسرائيل حتى الآن، كافية لتلبية المطالب الاسرائيلية بكاملها، وانه يجب اتخاذ قرار في الموضوع لناحية القبول بالتحكيم في موضوع طابا دون مماطلة (**على همشمار**، ٨/١/١٩٨٦). ونقلت مصادر في (٨/١/١٩٨٦) تصريحاً للوزير يعقوب نسور (حزب العمل) قال فيه «ان حكومة تريد بـ "لا" أو لا تستجيب لفرص تقدم عملية السلام ليس لها حق في البقاء ويجب المطالبة بحلها». وذكر ان رئيس الحكومة، شمعون بيرس، بلور صيغة مشروع قرار من اربع نقاط بشأن حل مشكلة طابا ونقاط الخلاف الاخرى في اطار صفقة رزمة تشتمل على القبول بالتحكيم وعلى التفاهم الذي تم التوصل اليه بشأن اقتران ذلك بتنفيذ مصر لعدد من الامور المتعلقة بالعلاقات بين البلدين، قبل البدء بعملية التحكيم. وتضمن مشروع بيرس النقاط التالية:

□ «استكمال صك التحكيم وفقاً لكل ما تم التفاهم عليه حتى الآن بين اسرائيل ومصر، بما في ذلك تمكين المحكمين من اقتراح حلول وسط على الطرفين في المراحل الاولى لعملية التحكيم (وفقاً لاقتراح الرئيس مبارك يمكن لاسرائيل ان تعتبر ذلك تقديماً لمرحلة "التوفيق"، بينما تعتبر مصر ذلك مرحلة محاولة ايجاد "حلول بطرق اخرى").

□ «التوصل الى اتفاق بين اسرائيل ومصر بشأن الترتيبات التي ستطبق في منطقة طابا بعد صدور قرار المحكمين.

□ «اعادة السفير المصري الى اسرائيل.

□ «البدء بتنفيذ الاتفاقات الموقعة منذ اتفاق السلام، في مجالات التجارة والسياحة والثقافة والحوار السياسي» (**على همشمار**، ٨/١/١٩٨٦).